

الجمهورية اليمنية
جامعة حضرموت



مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية
علمية محكمة . نصف سنوية

ISSN 2227 – 653X

العدد الثاني

المجلد السادس عشر

ديسمبر 2019م

المشرف العام

أ . د . محمد سعيد خنبش

رئيس الجامعة

رئيس التحرير

أ . د . عبد الله صالح بابعير

مدير التحرير

د . خالد عوض بن مخاشن

سكرتير التحرير

أ . د . فتحية محمد باحشوان

الهيئة الاستشارية

أ . د . قادري عبد الباقي أحمد

أ . د . زين عزيز العسافي

أ . د . عادل أحمد الكسادي

أ . د . خالد يسلم بلخشر

أ . د . سمير شريف ستيثية

أ . د . عبد الله حسين البار

أ . د . محمد سعيد داؤد

أ . د . أحمد محمد السقاف

المقوم اللغوي

د . نجلاء عبدالله عتيق

د . عبداللطيف سالم باخبازي

التنسيق والإخراج الفني

زكي علي بحاح

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي

الجمهورية اليمنية - حضرموت - المكلا - ص.ب: 50511 - 50512 - تليفاكس: 5-37269100967

البريد الإلكتروني

E.mail: hu.magazine@hu.edu.ye

رسوم النشر في المجلة

الباحثون في الجمهورية اليمنية (من خارج جامعة حضرموت) : اثنا عشر ألف ريال يمني

الباحثون من خارج الجمهورية اليمنية : مائة دولار

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية / عدن

2004 / 18

. جميع البحوث العلمية المنشورة في هذا العدد محكمة.
. جميع حقوق الطبع محفوظة ، ولا يسمح بإعادة طبع أي جزء من المجلة أو نسخه ، بأي شكل وبأية وسيلة كانت ، إلكترونية أو آلية ، بما في ذلك التصوير والتسجيل والإدخال في أي نظام لحفظ معلومات ، أو استعادتها بدون الحصول على موافقة خطية من رئيس هيئة التحرير .
. الآراء المضمنة في ما ينشر بهذه المجلة تعبر عن وجهات نظر كتّابها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية.

تم تصميم الغلاف والطباعة
في مطبعة وحدين الحديثة للأوفست

دليل النشر في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية

مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية مجلة علمية محكمة، نصف سنوية، تصدرها نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حضرموت . وتستهدف إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ونتائجهم العلمية . تُعنى المجلة بنشر البحوث والدراسات الأصلية ذات الصلة بأي حقل من حقول العلوم الإنسانية التي تشمل : اللغويات النظرية والتطبيقية ، والآداب ، والترجمة ، والدراسات الفكرية والفلسفية ، والدراسات الاجتماعية والقانونية ، والدراسات الإسلامية ، والإعلام ، والدراسات التاريخية والآثارية ، والأنثروبولوجيا والجغرافيا ، والإدارة والاقتصاد والتجارة والمحاسبة ، والتربية وعلم النفس ، والفنون والتراث الشعبي والمسرح والموسيقى والفنون التشكيلية ، وعلم المكتبات . ويتم النشر في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية على وفق الإجراءات الآتية :

أولاً: قواعد عامة:

1. أن يكون البحث أصيلاً وملتزماً بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية.
2. البحوث المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها ، وألاً تكون مقدمة إلى جهة نشر أخرى ، وإذا قبلت للنشر ، لا يُسمح بنشرها بالشكل نفسه وبأية لغة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس هيئة التحرير .
3. لا تنشر المواد إلا بعد التحكيم السري عبر اثنين في الأقل من المحكمين المتخصصين.
4. يُنشر بالمجلة ملخصات الرسائل والأطروحات الجامعية ، وعرض الكتب ونقدها ، والترجمات ومراجعات الكتب والتقارير ، والمتابعات العلمية للمؤتمرات والندوات ، والنشاطات الأكاديمية والبحثية المتصلة بحقول اختصاصها ، والمناقشات الموضوعية لما يُنشر فيها أو في غيرها من المجالات والدوريات ودوائر النشر العلمي
5. يدفع الباحث من غير الهيئة التدريسية بجامعة حضرموت مبلغاً قدره اثنا عشر ألف ريال يمني أجور تحكيم ويريد، ويدفع الباحث من خارج الجمهورية اليمنية مائه دولار أمريكي للغرض نفسه . ويتم الدفع بشيك أو حوالة بنكية أو بريدية باسم مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية على الحساب رقم (0 / 10 / 2 / 453648 / 270) (Swift Cod : YECOTESAXXX) في البنك التجاري اليمني فرع المكلا . / حضرموت
6. تُوجّه المراسلات والبحوث باسم رئيس تحرير مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية على عنوان المجلة الآتي:
المكلا / محافظة حضرموت، الجمهورية اليمنية ، ص ب (50511 أو 50512)
تيليفاكس 372691 - 5 - 00967

ثانياً: تقديم البحوث للنشر بالمجلة:

1. يُقبل للنشر البحوث المكتوبة باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، ويمكن أن تكون بأية لغة أخرى بموافقة هيئة التحرير
2. تطبع البحوث المرسله وتقدم للنشر على برنامج MicroSoft Word بنوع خط (Simplified Arabic) باللغة العربية و (Times New Roman) باللغة الإنجليزية ، مقاس (12) بمسافات مزدوجة بين الأسطر وعلى وجه واحد، على ورق مقاس A4 مع ترك هامش بنحو (3 سم) على جانبي الورقة، على أن لا تزيد البحوث المقدمة للنشر عن ثلاثين صفحة، ويُستثنى من ذلك حالات تجيزها هيئة التحرير وتكون الصفحات مرقمة ترقياً تسلسلياً بما في ذلك الأشكال والجداول والصور والملاحق والمراجع.
3. يُرفق بالبحث ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية ، على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما عن مائتي كلمة.
4. يسلم البحث المقدم للنشر من أصل وثلاث نسخ ورقية ، ونسخة على قرص مدمج CD متوافق مع أجهزة (IBM) .
5. ترقم الجداول والأشكال على التوالي بحسب ورودها في البحث ويشترط طباعة كل منها على ورقة منفصلة ويشار إلى كل منها بالتسلسل نفسه في متن البحث. ويرافق الجدول عنوان واضح ومفسر لمحتوياته ويفضل أن تظهر الحواشي على الجداول بشكل حروف فوقية تبدأ بالحرف (أ) لكل جدول على أن يشار إلى ما تعنيه في أسفل الجدول .
6. إن وجدت صور في البحث المقدم للنشر فينبغي أن تكون باللونين الأبيض والأسود فقط على أن تكون واضحة ومصورة على ورق صقيل لماع ولا تتجاوز أبعادها (6 x 5 سم) وغير معرضة للتلف أو الطي أو التكسير . كما يمكن حفظ الصور إلكترونياً ضمن النص .
7. يكتب في ورقة مستقلة عنوان البحث واسم الباحث (أو الباحثين) ، والصفة العلمية والعنوان وجهة العمل ، وأرقام الهواتف والفاكس ، والبريد الإلكتروني
8. يرفق الباحث نسخة مختصرة من سيرته الذاتية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى.
9. يُمنح الباحث نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه ، بالإضافة إلى خمس مستلآت من مادة بحثه . كما يُمنح كاتبو المناقشات والمراجعات والتقارير وملخصات الرسائل الجامعية نسخة من العدد الذي يتضمن مشاركتهم .

ثالثاً: التوثيق:

1. يُشار إلى المصادر والمراجع على هيئة هوامش مرقمة ترقياً متسلسلاً في نهاية البحث ، أو في أسفل الصفحة ، بحسب منهج الباحث ، تُعتمدُ فيها الأصول المتعارف عليها بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المقال ، جهة النشر ، مكان النشر ، سنة النشر ، الجزء والصفحة . وفي حالة الرجوع إلى الدوريات يكون التوثيق على النحو الآتي : اسم المؤلف ، عنوان البحث ، اسم الدورية ، المجلد ، العدد ، السنة ، الصفحة
2. يُوضع في آخر البحث قائمة بالمصادر والمراجع منفصلة عن الهوامش ، مَصُوغَةً بحسب المتعارف عليه في البحث العلمي . وفي حالة وجود مصادر بلغة أجنبية تُضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية ، يُراعى في إعدادها الترتيب الأبجدي المعهود .

رابعاً: نشر البحوث:

1. البحوث التي تُخالف قواعد النشر وشروطه لا يُنظرُ فيها ولا تعاد إلى أصحابها .
2. يتم إبلاغ أصحاب البحوث المرسلة للمجلة بتسليمها خلال أسبوعين من تاريخ التسلم .
3. يتم إبلاغ أصحاب البحوث بقرار قبولها أو عدم قبولها للنشر بعد عرضها على محكمين من ذوي الكفاءة في الاختصاص، تختارهم هيئة تحرير المجلة على نحو سري خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ التسلم .
4. لهيئة تحرير المجلة الحق أن تطلب إجراء تعديلات يسيرة أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر .
5. في حالة وجود إضافات أو تعديلات على البحث يقترحها المحكمون تعاد البحوث إلى أصحابها لإجراء التعديلات أو الإضافات المطلوبة قبل النشر .
6. يقدم الباحث للمجلة إقراراً خطياً يفيد بأن بحثه عمل أصيل له ولم يسبق نشره ولن يقدم لغرض النشر في أي جهة علمية أخرى .
7. المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر .

خامساً: أحكام عامة :

1. تعتبر الأبحاث المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء مؤلفيها فقط ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة .
2. تؤول حقوق النشر كافة للمجلة ، ولا يجوز نشر جزء من المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة خطية من رئيس هيئة تحرير المجلة .
3. يمكن الحصول على المجلة من قسم التبادل في الإدارة العامة للمكتبات بجامعة حضرموت، أو من نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة .
4. يمكن إرسال البحوث المقدمة للنشر على (attach file) على عنوان البريد الإلكتروني للمجلة الآتي :
E.mail: hu.magazine@hu.edu.ye
5. الاشتراك السنوي في المجلة يتم على النحو الآتي :
لأفراد من داخل اليمن مبلغ قدره ألف ريال (1000 ريال) ، ومن خارج اليمن ثلاثون دولاراً أمريكياً (30 \$)
للمؤسسات من داخل اليمن مبلغ قدره ألفا ريال (2000 ريال) ، ومن خارج اليمن ستون دولاراً أمريكياً (60 \$)

اللسانيات الزمانية من منظور سوسير

عزمي محمد عيال سلمان *

تاريخ تسلّم البحث : 2019/9/15م

تاريخ قبول النشر : 2019/10/27م

المُلخَص

جاءت هذه الدراسة لتبيّن أنّ من أبرز الإسهامات الحقيقية لـ(سوسير)، رائد اللسانيات الحديثة، هي وضع أسس نظرية جديدة لعلاقة اللغة بالزمن، والقضية الجوهرية لديه تتمثل في كونه من أوائل من رسم خارطة لللسانيات الزمانية نفى عنها القواعد التاريخية الدارجة في عصره، وبدأ مرحلة جديدة من البحث في علاقة اللغة بالزمن وأثر ذلك في تغييرها وتطورها. ولهذا يُمثّل ما قدّمه سوسير في حقل اللسانيات الزمانية قطيعة منهجية مع ماضيه ومع محيطه اللساني، فوعي سوسير بعلاقة اللغة بالزمن تمثّل من خلال سلسلة من الرفض الأساسي لما هو شائع في اللسانيات التاريخية المهيمنة في محيطه وعصره، والتي لم تكن ترى في اللغات سوى كونها مؤسسات ونتاجات تاريخية. ولم يكن ردّ سوسير على الاتجاه التاريخي مقتصرًا فقط على استحداث اتجاه لغوي مضاد لعصره، عُرف فيما بعد باسم: اللسانيات البنوية، وإنما كان ردّه أيضًا على الاتجاه التاريخي باستحداث اتجاه مماثل لكن ذو نزعة مختلفة، اصطلاح على تسميته بـ(اللسانيات الزمانية). وقد استطاعت اللسانيات الزمانية أن تتجج في صراعها مع اللسانيات التاريخية، ليس من خلال إدخال تحسينات محدّدة عليها؛ بإعطاء تفسيرات أفضل لمعطيات البحث والدراسة، وإنما الأصح من ذلك أن الذي حدث هو تحوّل فكري أو منهجي، فالتغير اللغوي بدأ يُرى من خلال مشاهد مفهومية مختلفة، فالمنهج البنوي واللسانيات المرتبطة به شرعت تُنتج نظرات جديدة، فهي تزوّدنا بطريقة مختلفة جذريًا في رؤية ظواهر اللغة وتحقّقاتها، وهكذا فإن سيرورة اللغة بعد اللسانيات الزمانية بدأت تتحرك بطريقة مختلفة.

المقدمة:

بـ(اللسانيات الزمانية)، وأخرى يُسمّى بـ(اللسانيات التعايقية)، وثالثة يُسمّى بـ(اللسانيات التاريخية). ولسوسير موقف من التسمية الثالثة: (اللسانيات التاريخية)، يجعله يُفضّل عليها اصطلاح: (اللسانيات التطورية)، وبالرغم من ذلك نجد كثيرًا من الدوائر البحثية اليوم تستمر في إطلاق اسم (اللسانيات التاريخية) على البعد الثاني من لسانيات سوسير، وتستعمله من غير تحقّظ.

وقد كان لعلاقة اللغة بالزمن أثر كبير في تمييز سوسير بين هذين البعدين لعلم اللغة، وفي هذا الصدد لا يجب النظر إلى (دروس) سوسير بوصفها عاملاً أساسيًا في تطوير اللسانيات الوصفية فقط، بل إن مهمة سوسير الكبرى كانت هي الاضطلاع بتصحيح مسار ما كان يُعرّف في القرن التاسع عشر بـ(اللسانيات

تُشكّل فكرة التغير اللغوي لدى سوسير الخيط المتين الذي ينتظم المواضيع الرئيسة الثلاثة التي يقوم عليها كتاب (دروس في الألسنية العامة)، وهي أولًا: تحديد العلم المعني بدراسة التغيرات اللغوية من خلال صياغة بعدين أساسيين، أولهما يعالج فيه اللغات بوصفها أنظمة اتصال تامة في ذاتها في أي زمن من الأزمان، ولهذا البعد أكثر من اسم يطلقه عليه، فتارة يُسمّى بـ(اللسانيات التزامنية)، وأخرى يُسمّى بـ(اللسانيات الآنية)، وثالثة يُسمّى بـ(اللسانيات القارة)، ورابعة يُسمّى بـ(اللسانيات الوصفية). وأما البعد الثاني، فيعالج فيه سيرورة اللغة وتغيرها في مسيرة الزمن، وهذا البعد له أيضًا أكثر من اسم، فتارة يُسمّى

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية – كلية العلوم والآداب – جامعة جازان – المملكة العربية السعودية .

المجالين يشترك في صياغة عملية التغير اللغوي لديه، ومن خلالهما تظهر الكيفية التي يتحقق بها التغير بدءًا من تحقّقات الكلام ووصولًا إلى تجليات اللغة.

وأما الموضوع الثالث الذي تنتظمه فكرة التغير اللغوي، فهو النزعة البنيوية المتمثلة في عبارة سوسير الشهيرة: (اللغة شكل وليست جوهراً)، وقد استُغلت هذه العبارة في ميدان اللسانيات الآتية (القارة) وأُغفل جانبها التطبيقي في ميدان اللسانيات الزمانية (التطورية)، فقد أوضح سوسير أن التغير اللغوي يجب أن يُرى ويُوصف ضمن عناصر اللغة المترابطة، وليس ضمن عناصرها المنعزلة، فالانتقال من حالة لغوية إلى أخرى لا يمكن أن يتمّ عن طريق تغيرات منعزلة خالية من علاقة بنيوية تحكمها. وبهذا يكون سوسير قد أقصى عن اللسانيات التطورية المنهج الذري الذي مُنيت به اللسانيات التاريخية طيلة القرن التاسع عشر، وجعل من المنهج البنيوي طريقاً سالكاً لكلا بُعديّ الدرس اللغوي: الزماني والآني.

ومن هنا يأتي مقصد هذه الدراسة، التي نضطلع بإنجازها، في تتبّع مسار هذا الخيط الذي ينتظم فكرة التغير اللغوي لدى سوسير، وإن الباحث لا يدّعي أن الجهد المبذول هنا يُشكّل صورة مكتملة لموضوع الدراسة، وذلك لسببين: أحدهما أن مسألة سيروية اللغة والعوامل التي تحكم تغيرها، من وجهة نظر سوسير، قد أُغفل الحديث عنها، سوى ما جاء في جانب من دراسة الباحث (مصطفى زكي التوني)، والمعنونة بـ(علل التغير اللغوي) ⁽¹⁾، والتي سوف نُفصّل الحديث عنها في الدراسة القادمة، إن شاء الله، عندما نأتي على ذكر المبادئ الأساسية الموجهة لعملية التغير اللغوي. ومن هنا يمكن القول بأن عملية التغير اللغوي لدى سوسير لا تزال تنتظر دراسات عدة لتقف عليها، ويبدو أن ذلك سيُشكّل دافعاً ملحاً لدى الباحث

التاريخية)، ومن هنا جاءت دعوة سوسير إلى مُفارقة مصطلح (اللسانيات التاريخية) والاستعاضة عنه بمصطلح (اللسانيات التطورية). وإنّ الباحث ليعجب من ميل سوسير إلى هذه التسمية دون غيرها على الرغم من اصطباغها بمفاهيم عضوية سعى سوسير أيضاً إلى نفيها عن لسانياته، ولو استعمل مصطلح (اللسانيات التغيرية) أو (اللسانيات السيروية) لكان في ذلك تخليصاً لعملية التغير اللغوي مما علق بها من أفكار القرن التاسع عشر، وخصوصاً ما يتعلّق بالمذهب التاريخي، وبنظرية التطور الداروينية، ولَكان ذلك ألصق بكلمة (التغير) التي فاقت في نص (الدروس) المنشورة عدد استعمال كلمة (التطور) بعشرات المرات. وتركيز سوسير على استعمال هذه الكلمة دون غيرها مُنطلق من رؤيته العامة لفكرة التغير اللغوي بوصفها تمثّل عملية انتقال من حالة انتظام إلى حالة انتظام أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكان تلمّس حالات انتظام سابقة في حالات انتظام لاحقة، وهذه العودة إلى الوراء تجعل من استعمال كلمة (تطور) مثاراً للجدل والخلاف، فالمنهج التاريخي الذي تقوم عليها لسانيات القرن التاسع عشر يؤكد مراراً بأن التاريخ يتحدّث عمّا لن يراه أحد مرتين أبداً، و(اللسانيات التغيرية) لدى سوسير ترى إمكان عودة حالات اللغة إلى الوراء بإفساح المجال لبعض أنماط الكلام من التحقق مرة ثانية.

والموضوع الثاني الذي تنتظمه فكرة التغير اللغوي لدى سوسير، هو تمييزه بين المقدرة اللغوية للمتكلّم والمتمنّلة بما سمّاه (اللغة) وبين الظواهر الواقعية أو مادة علم اللغة والمتمنّلة بـ(اللفظ) و(الكلام)، والمقصد الصحيح لدارس اللغة هو كلا المجالين، وليس هنالك مبالغة - كما يُدّعى - من سوسير في تقديره للواقع فوق الشخصي للغة على حساب الواقع الفردي، فكلا

للمضي قُدماً بهذا المشروع العلمي المتكامل. والسبب الثاني هو أن المعالجة البحثية هنا قد اقتصرت على كتاب (الدروس) المنشور، بترجمته التونسية، دون غيره من إرث سوسير الذي بدأ يظهر للناس منذ وقت قريب، ف(الدروس) وإملاءات التلاميذ لم تُعد الوثيقة الوحيدة لفكر سوسير، فمخطوطاته التي تمّ تحقيقها ونشرها في الآونة الأخيرة تجعل الباب مفتوحاً لاستكمال ما شرعت به هذه الدراسة.

1- حاجة الدرس اللغوي اليوم إلى اللسانيات الزمانية:

لقد فرضت اللسانيات الآتية (أو اللسانيات الوصفية بحسب المصطلحية الأمريكية) نفسها لمائة سنة خلت على اهتمام الباحثين بوصفها مؤسسة جديرة بالاهتمام، وكانت اللسانيات قبل ذلك منحصرة في التأريخ للغات ومقارنتها، واشتمل ذلك بالضرورة على فرضيات متعلّقة بالطريقة التي تطوّرت بها اللغات في الماضي، وبالشروط التي بموجبها تستطيع لغة ما على مرّ العصور أن تختلف عن كثير من اللغات المتميزة. ولا تزال هذه الفرضيات صالحة اليوم في جوانب كثيرة منها، وخصوصاً تلك الجوانب التي فحصها سوسير وعابها بتقيّد في لسانياته الزمانية. وقد يُخشى من استغراق البحث اللساني اليوم في البعد الآتي، أن تُعاين اللغات بوصفها حالات نهائية ومنفلتة من أيّ تغير، فيميل الباحثون إلى أن يروا في الاختلافات الحاصلة بين حالات اللغة أشكالاً متوازية أكثر منها أطواراً متتابعة، وإذا لم تُثر التتابعية شكاً لدى المختص في كونها معالم لسيروية مؤدّية نحو ذلك التطور انطلاقاً من لغة ثابتة أكثر قُدماً، فإنه لن يكون باستطاعته أن يتجنّب اعتبار التباينات المسجلة بمثابة تنوعات داخلية للغة⁽²⁾.

ومن المثير للجدل أن تكون أهمّ سمة تتمتع بها

اللغات الإنسانية، وهي (التغيّرية)، من أقلّ الحقول اللسانية اليوم عناية وبحثاً، فاللغة ليست نظاماً جامداً محكوماً بأطر ثابتة، بل هي نظام مرّن مُتدفّق، لا يمكن تثبيته إلا بشكل مؤقت وجزئي، وبكيفية مصطنعة لأغراض البحث والدراسة. فمقدرة الإنسان اللغوية هي مقدرة إبداع مُتغيّرة، وليست حالة مستقرة تحكمها قوالب ثابتة، والسمة الملازمة للإنسان تتمثل في إدراكه بأن لغته تتغير على الدوام، ويكفي المرء أن يجيل نظره في آداب لغته ليَقع حسّه التاريخي على أشكال أقدم منها، فتاريخ اللغة بالنسبة للمتكلّم له وجود، وجزء غير قليل من تاريخ اللغة حقيقي بالنسبة له من الوجهة النفسية، ولكنه لا يُدرکه بوصفه تاريخاً، وإنما بوصفه سيروية وحركة. وبناء على ذلك فإن مقياساً مهماً لتكوّن اللغات ونجاحها في القيام بوظيفتها هو قدرتها على التغيّر والتكيف وفقاً للعوامل الداخلية والظروف الخارجية التي تفرضها طبيعتها ومتطلبات العصر الذي تمر فيه، فاللغة بعيدة عن أن تكون قد استقرّت في زمن من الأزمان، وهي على العكس من ذلك لم تكن في يوم من الأيام أكثر حاجة إلى التغير ممّا هي عليه اليوم.

وقد بدأ غير واحد من اللغويين الذين يعملون في حقل اللسانيات التاريخية الاهتمام بتغير اللغات وتطورها منذ أزمان مضت، فالبعد التاريخي كان واحداً من الأبعاد التي سار عليها اللسانيون في بحثهم اللغوي، بل إنه في العصر الحديث نسبياً (القرن التاسع عشر) عدّ المنهج التاريخي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكنه تناول اللغة تناولاً علمياً مدعوماً بالأدلة والبراهين، ونتج عن ذلك ظهور عدد هائل من البحوث والدراسات التي أغنت اللسانيات بقوانين واكتشافات جديدة وجديرة بالثناء. إلا أن مسألة التغير اللغوي تبقى اليوم إحدى أفقر الحقول اللغوية بحثاً ودراسة؛

لأنشغال اللسانيين بالجانب الوصفي والوظيفي من اللغة، بوصفهما من أكثر اتجاهات اللغة أحقية بالاهتمام، ومثل هذه الاتجاهات تُعفي المُتكلِّم والباحث، على حدٍّ سواء، من عناء معرفة الأحوال السابقة للغة، فهي معرفة غير ملزمة ل كليهما، وكل ما ينتمي إلى اللغة وكل ما يحتاجه المرء منها موجود بشكل ما في كل حالة من حالاتها.

و(التغيرية) صفة دائمة وملزمة لجميع اللغات البشرية، واصطباغ عصر سابق من عصور العلم بها لا يمكن أن يوقف البحث فيها اليوم ويُغلق الدراسة حولها، فكما شرعت حقول علمية مجاورة في الحديث عما يُسمَّى اليوم بـ(الداروينية الجديدة) فإن اللسانيات الحديثة جديرة بدراسات جديدة مماثلة تتناول تغير اللغة وتطورها. فسوسير عندما ابتدأ عصرًا جديدًا في اللسانيات، سُمِّي فيما بعد بـ(عصر البنوية)، لم يغفل الحديث عن اللسانيات التطورية، بل إن المادة العلمية المُتعلِّقة باللسانيات التطورية في دروسه المنشورة تفوق في كمِّها المادة العلمية المتعلقة باللسانيات الآتية، وتظهر عملية التغير اللغوي في تلك الدروس موضوعًا أساسيًا، وليست تصنيفًا وظيفيًا، أو رسمًا لهذه العائلة اللغوية أو تلك. وهذه النظرة هي أبعد ما تكون من التصور الوضعي للغة بما هي نظام من القواعد، ففضول اللساني يجب أن لا ينحصر في موضوع مفرد هو دراسة قواعد اللغة وتراكيبها، بل يجب أن تستثيره وتحفِّزه كذلك كينونة اللغة وسيورتها والرغبة في معرفة بنيتها الحاضرة في ضوء تغير حالاتها السابقة. فالنظام اللغوي الذي يقول به سوسير ليس شيئًا ثابتًا مستقرًا، بل هو نَهْب لقوى التغيير، وبصفة أخرى هو عبارة عن نظام مُتغيِّر يناضل من غير توقف ضد قوى الاستقرار؛ للدخول في أطوار جديدة وبمدد متفاوتة من الزمان، فقوى التغيير اللغوي

تُمارس تأثيرها فيما هو خلف قواعد النحو، فهي ذات تأثير حتى على المستوى المستقل للدليل.

إلا أن مختلف الاتجاهات البنوية جعلت من واجبها، منذ البداية وبالتدريج، التخلص مما كانت تحمله تعاليم سوسير من أفكار متوارثة، وبوجه خاص من تلك النظرة الزمانية في دراسة اللغة، على الرغم من تفرد سوسير البين في مواقفه عن اللسانيات التاريخية في زمانه، فما يبدو لديه اتفاقًا في المصطلحات الفنية يُخفي وراءه اختلافات جذرية في المنهج وطريقة البحث. فإبداع سوسير في اللسانيات الزمانية عظم عندما ترك نظرات ذات سمة تجديدية من غير أن يحتاط لوضوحها، وصورًا عن الحالات اللغوية بدت على شكل ملاحظات مشبعة بنظرة متفردة حول سيرورة اللغة. وكل محاولة تسعى لأن تجعل من جهود سوسير في مجال تغير اللغة وتطورها مجرد آراء مُتوحَّدة مع آراء عصره، فإنه لا بد من أن يُحكَّم عليها بالفشل سلفًا، فمع حلول نهاية القرن التاسع عشر "غدت اللسانيات التاريخية مجرد تجميع للتحويلات الصوتية التي حدثت من غير سبب واضح، والتي لم تكن تسلك أي اتجاه معين"⁽³⁾، وهي بخلاف ما كانت عليه لسانيات سوسير الزمانية التي لم تكن دراسة لتغير اللغة كغاية في حدِّ ذاتها، وإنما هي سعي حثيث للانتقال بجهود علماء عصره من الفوضى إلى النظام، وهذا ما ينفي عن لسانياته الزمانية أن تكون استمرارًا لبحث اللغة وفقًا لخطوط تقليدية، أو يُنظر إليه كما يُنظر إلى تاجر التحف القديمة.

فمُفارقة سوسير لعلماء القرن التاسع عشر لم تكن تخليًا عن الاتجاه العام للدرس اللغوي في عصره بقدر ما كانت تجديدًا له في أسلوب البحث والدراسة، ولذلك لم يُرد سوسير لجهوده أن تكون إلغاءً لللسانيات الزمانية، وإيدانًا ببزوغ فجر اللسانيات الآتية، بوصفها

لانشغال اللسانيين بالجانب الوصفي والوظيفي من اللغة، بوصفهما من أكثر اتجاهات اللغة أحقية بالاهتمام، ومثل هذه الاتجاهات تُعفي المُتكلِّم والباحث، على حدٍّ سواء، من عناء معرفة الأحوال السابقة للغة، فهي معرفة غير ملزمة ل كليهما، وكل ما ينتمي إلى اللغة وكل ما يحتاجه المرء منها موجود بشكل ما في كل حالة من حالاتها.

و(التغيرية) صفة دائمة وملزمة لجميع اللغات البشرية، واصطباغ عصر سابق من عصور العلم بها لا يمكن أن يوقف البحث فيها اليوم ويُغلق الدراسة حولها، فكما شرعت حقول علمية مجاورة في الحديث عما يُسمَّى اليوم بـ(الداروينية الجديدة) فإن اللسانيات الحديثة جديرة بدراسات جديدة مماثلة تتناول تغير اللغة وتطورها. فسوسير عندما ابتدأ عصرًا جديدًا في اللسانيات، سُمِّي فيما بعد بـ(عصر البنوية)، لم يغفل الحديث عن اللسانيات التطورية، بل إن المادة العلمية المُتعلِّقة باللسانيات التطورية في دروسه المنشورة تفوق في كمِّها المادة العلمية المتعلقة باللسانيات الآتية، وتظهر عملية التغير اللغوي في تلك الدروس موضوعًا أساسيًا، وليست تصنيفًا وظيفيًا، أو رسمًا لهذه العائلة اللغوية أو تلك. وهذه النظرة هي أبعد ما تكون من التصور الوضعي للغة بما هي نظام من القواعد، ففضول اللساني يجب أن لا ينحصر في موضوع مفرد هو دراسة قواعد اللغة وتراكيبها، بل يجب أن تستثيره وتحفِّزه كذلك كينونة اللغة وسيورتها والرغبة في معرفة بنيتها الحاضرة في ضوء تغير حالاتها السابقة. فالنظام اللغوي الذي يقول به سوسير ليس شيئًا ثابتًا مستقرًا، بل هو نَهْب لقوى التغيير، وبصفة أخرى هو عبارة عن نظام مُتغيِّر يناضل من غير توقف ضد قوى الاستقرار؛ للدخول في أطوار جديدة وبمدد متفاوتة من الزمان، فقوى التغيير اللغوي

ورؤية الأصوات اللغوية كمجموعة من الفونيمات التي يمكن أن تتعارض هوياتها وعلاقاتها المتبادلة الحالية مع تلك التي انحدرت منها في الأصل كانت فكرة جديدة، وما إن يستوعب المرء هذه الفكرة حتى تتلاشى الحاجة إلى بذل الكثير من الوقت لتحديد فونيمات اللغة الفرنسية؛ لأنها واضحة بما فيه الكفاية. ويبدو أن هذه سمة مُنيت بها معظم الدراسات التي تمحورت حول فكر سوسير، فجانبتها النظري عادة ما يطغى على جانبها التطبيقي⁽⁴⁾.

وتدريس سوسير لمُقرّر (اللسانيات العامة وتاريخ اللغات الهندو أوروبية ومقارناتها) هو مواصلة للخطة التي سار عليها علماء جنيف من قبله، ففي السنة الأولى من تدريسه التزم بمعالجة القضايا التاريخية التزاماً تاماً، فسيطرت المذهب التاريخي على القرن التاسع عشر، والمتمثلة بجعل الوضع العلمي لللسانيات مرتبط بوجهة النظر التاريخية، قد سارت خطتها وفقاً لمسارين، أحدهما سعى لإذابة الدراسة الآتية في الدراسة التاريخية بالتدرّج، وأما المسار الآخر فكان يرى بأن تصورات اللسانيات الآتية لا تمتلك معنى إلا من خلال تأويلها بعبارة تاريخية⁽⁵⁾. وعندما عُهد إلى سوسير بتدريس المقرر للمرة الثانية أدخل مقدمة عالجت باقتضاب اللسانيات الآتية. وأخيراً وفي المرة الثالثة كرّس فصلاً دراسياً كاملاً لللسانيات الآتية النظرية، يحاول من خلاله مجابهة النظرة التي كانت "تعتبر الوصف التزامني للألسن بمثابة تمرين قاصر كلياً، وغير جدير باهتمام العلماء"⁽⁶⁾، من غير أن يفهم من ذلك إقصاؤه للدراسة الزمانية، فكلما المجالين يتضمن حقائق من أنواع مختلفة تماماً، لا يصطدم أحدهما بالآخر إلا بمحض الصدفة، وهذا سبب كافٍ لوجوب الفصل بين التحليل الزمني والتحليل الآتية في دراسة لغة ما، فالقول بتجاهل سوسير للبُعد

الأسلوب العلمي الوحيد في دراسة اللغة، فتعاليمه خلال حياته تقريباً تتعلّق باللسانيات الزمانية، وليست الآتية، وظهر ذلك من خلال تحليل مفصل للغات الهندو أوروبية المختلفة. فمعالجة سوسير لللسانية لم تكن مرتبطة بلغات غريبة عنه، حيث استعان في تفسير آرائه النظرية المتعلقة باللسانيات الزمانية أو اللسانيات الآتية بضرب أمثلة من لغته الفرنسية، بالإضافة إلى لغات أوروبية أخرى واسعة الانتشار، وهي تلك اللغات التي حملت لواء الحضارة الغربية، وأشبعها فقهاء اللغة وعلماء اللسانيات التاريخية بحثاً ودراسة طويلة قرون عديدة. وقد كان سوسير واعياً بهذا الاختيار؛ ذلك أن أغلب الدراسات التي أُثيرت حول هذه اللغات وصلت إلى حد من الرتابة لأن تُصبح من الأمور المُسلم بها لدى كل من أصاب حظاً من الثقافة. وعندما ابتكر سوسير منهجاً جديداً في دراسة ظواهر لغوية ظلت مألوفة مدة طويلة من الزمن، بحيث كان من المستحيل النظر إليها على أنها تنطوي على أية مفاجآت، بدأت دراساته تستأثر باهتمام الأوساط اللسانية؛ لسهولة التثبت من الحقائق الأساسية التي قام عليها تفكيره، ولوجود مُتسع من الوقت لرسم فروق منطقية ودقيقة بين كثير من ثنائياته التي أُلح بها، وغدت شخصيته العلمية مثار إعجاب كثير من الباحثين لقدرتها على النجاة من الوقوع ضحية تضليل التاريخ، فالمسار الذي سلكته هذه اللغات المألوفة حتى وصلت إلى ما هي عليه صاغه التاريخ بشكل معروف لدى الباحثين.

وكان أيضاً لارتباط بحث سوسير بلغات مألوفة أثر بارز في لفت الأنظار إلى تحليله التصوري المجرد، وليس إلى الوقائع التي طُبّق عليها هذا التحليل، فالانتقال بالتغير اللغوي - على سبيل المثال - من حيّز الظواهر المنعزلة إلى حيّز الظواهر البنوية،

الزمني، وإذاعة كلامه النظري العام الذي اشتهر به حول اللسانيات الآتية، كان بفعل أتباعه⁽⁷⁾.

فأتباع المدرسة البنيوية، على اختلاف توجهاتهم، قاموا بإعطاء الأفضلية المطلقة للتحليل الآتي، ونبذوا التحليل الزمني، فالبنويون الأوروبيون والأمريكيون الذين جاءوا بعد سوسير جعلوا التأثير الأكبر من نصيب اللسانيات الآتية، فبعد نشر دروس سوسير إلى ما بعد منتصف القرن العشرين "أصبح الموقف المتبلور من اللغويات التاريخية موقفاً متعالياً و فوقياً، وتحول إلى نوع من أنواع الاستغراق الذاتي، أو إلى هواية قد بطلت، ولم يعد لها أهمية تذكر بما حولها. إلا أن هذا الموقف تغير ثانية، وأنت قيمة الدراسات التاريخية المقارنة الآن من اعتبارها مفتاح ضبط - على الأقل - للنظريات التأملية حول كيفية عمل اللغات، وهكذا فقد استعادت هيبتها المحترمة الموروثة ثانية"⁽⁸⁾.

2- جدلية اللغة والزمن:

لم يُفرّق الفكر اللساني على الدوام بين وجهات النظر (الآتية) و (الزمانية)، وقد دخل هذان المصطلحان إلى جهاز المصطلحات اللسانية منذ سوسير، وتُسمى الدراسة آتية إذا قُدِّمت مختلف الوقائع التي تحيل إليها بوصفها تنتمي إلى حالة واحدة من حالات لغة معينة وفي لحظة مُحدَّدة، وتُسمى الدراسة زمانية عندما تنسب إلى اللغة نفسها حالات من التغير مختلفة. وهاتان الصفتان: (آتية) و (زمانية)، لا تُطلقان على ظواهر اللغة بذاتها، وإنما على وصفها أو تفسيرها، وبشكل عام على وجهة النظر التي اختارها اللساني في دراسته، فالدراسة الآتية يجب أن تُنَجَز خارج إطار كل نظرة تعاقبية، كما أن الدراسة الزمانية يجب أن تُدرَس خارج إطار كل نظرة تزامنية⁽⁹⁾.

والثبات المطلق أمر لا وجود له في اللغة، فاللغة لا تعرف سوى التغير، ويُعدُّ عامل التغير سبباً أساسياً

في نشوء ما يُعرَف باللسانيات الزمانية، وأول موضوع من مواضيعها هو علم الأصوات بتمامه وكماله، كما يُعبّر سوسير. فتطوّر الأصوات أمر لا يتلاءم ومفهوم الحالة اللغوية القارة، ومن ثَمَّ فإن ما تدرسه اللسانيات الزمانية ليس ما يوجد من علاقات بين عناصر حاضرة في حالة لغوية معينة، وإنما هو العلاقات القائمة بين عناصر متتالية، يحل الواحد منها محل الآخر في مجرى الزمن، ويوافق كل مرحلة من الزمن تطوراً مناسباً لها، قد يقل وقد يعظم، وقد يختلف سرعة وشدة، من غير أن ينال ذلك من المبدأ نفسه أو ينقصه. فاللغة سيل يجري من غير انقطاع، أما كون ذلك الجريان لطيفاً أو دافقاً عارماً، فأمر ثانوي ليس له كبير أهمية⁽¹⁰⁾.

وقد جعل سوسير من عملية التغير والتطور التي تُصيب اللغة باستمرار أساساً جوهرياً في تقسيم اللسانيات إلى علمين متميزين، بل إن هذه العملية لتلعب دوراً بارزاً في اختيار التسمية الدقيقة لهذين العلمين. وهنا يتساءل سوسير عن الاسمين اللذين سيطلقهما على هذين العلمين، فالكلمات التي تتبادر إلى الذهن ليست كلها متساوية في قدرتها على التعبير عن هذا التمييز، فلا يمكن استعمال كلمة (تاريخ) وعبارة (لسانيات تاريخية)؛ لأنهما تثيران في الذهن أفكاراً مُغرقة في الإبهام وعدم الدقة، فكلمة (تاريخي) توحي بأن مجرد وصف حالات اللغة المتتابة من غير مباشرة النظر في النظام والأسباب التي تُحوّل اللغة وتغيّرها من حالة إلى أخرى هو درس للغة حسب محور الزمن. ولذلك فإن كلمة (تطور)، وعبارة (لسانيات تطويرية)، أكثر دقة، من وجهة نظر سوسير. فلسانيات سوسير التطورية تجعل من الواجب دراسة التغير اللغوي بوصفه نظاماً بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به، ولهذا فإن سوسير

بمستقبلها. وهنا يمكن وضع إطار للزمن نفترض فيه تصنيفاً ذا طبقة حلزونية لتغير حالات اللغة، على غرار النموذج الذي وضعه (ستيوارت براند) لتغيرات الزمن؛ ذلك أن كل حالة من حالات اللغة، وإن بدت وكأنها تُظهر مقاومة للحالات السابقة عليها، إلا أنها تتسم بسهولة الدمج الفوري معها، ودائماً ما يُخيل إلينا أن الحالة اللاحقة للغة أكثر سرعة وتجددًا موازنة بالحالات السابقة عليها، فحالات اللغة السابقة تُعد بمثابة طبقات داخلية أقل تأثراً وأكثر استقراراً من غيرها.

وبناء على ذلك فنحن بأمرٍ الحاجة إلى تقديم نموذج للزمن وعلاقته باللغة يختلف عن النموذج الذي تأسست عليه بنية التراكم وأصناف الكلمات⁽¹²⁾، فعلاقة البنية التركيبية وبنية الكلمة بالزمن تختلف عن علاقة اللغة بالزمن. وإذا ما وصلنا الاندفاع في دراسة تغير اللغة من مُدة إلى أخرى، فكيف يتسنى لنا المُضي في ذلك من غير الارتكاز على نموذج آخر للزمن نستطيع من خلاله إدارة البحوث المتعلقة باللسانيات الزمانية واللسانيات الآتية، ولعل من أبرز المهام الموكلة إلى هذا النموذج هي تحديد مفهوم (الآن)، فما مقدار ما نطلق عليه (الآن)؟ وما هو الحيز الزمني الذي يتاح لللسانيات الآتية التحرك في مداه عند دراستها للغة ما؟ فمفهوم (الآن) بحاجة إلى إعادة تحديد بحيث يشمل مُدداً زمنية أكبر من (الحاضر)، بل ربما يحتاج مفهوم (الآن) إلى مقياس يتجاوز السنوات، فالسنوات مقياس مناسب لدراسة نمو اللغة بالنسبة للفرد، وهي ليست كذلك بالنسبة لـ(حالات) اللغة، التي تُشكّل كل حالة منها حدثاً مكتملاً، يُتيح لللسانيات الآتية مجالاً أوسع لوصف اللغة، ويعطي لللسانيات الزمانية نظرة كلية أفضل لدراسة تغير اللغة وانتقالها من طور إلى آخر. فمفهوم

يستعمل اللسانيات التطورية في أغلب الأحيان؛ لجعل من (النظام) تشكيلاً يتوزع جانبيّ الدرس اللساني: الوصفي والتطوري، بعد أن كان النظام مُتصلاً بالجانب الوصفي وحده، ومنفصلاً عما كان يُسمى باللسانيات التاريخية في عصره. ومن منطلق فكرة التغير أيضاً يُسمى سوسير العلم الآخر بـ(اللسانيات القارة)، ولكي يزداد هذا التقابل وهذا التقاطع بين هذين الضربين من الظواهر المتعلقة بالموضوع نفسه وضوحاً وجلاءً، فإن سوسير يستعمل أيضاً عبارتي: (السنية آتية) و(السنية زمانية). ويُعدّ أنياً كل ما يتعلّق بالمظهر القار من اللغة، ويُعدّ زمانياً كل ما له مَساس بتغير اللغة وتطورها⁽¹¹⁾.

ولهذا فإن اللسانيات الزمانية، كما أرادها سوسير، هي دراسة جميع ما يطرأ على الوضع اللساني من تغير وانحراف لبنية اللغة وهي في سعيها المُستمر لتحقيق حالة جديدة من التوازن، فيتم تناول التغير الذي يطرأ على أحد الألسن ضمن تنوّع حالات لغوية محددة زمنياً، فيكون هنالك حالة أولى وحالة ثانية وحالة ثالثة ... إلخ، ولا يعود الزمن حينئذ سبباً في التحول من حالة إلى أخرى، كما ترى اللسانيات التاريخية، وإنما هو إطار تُحدّد فيه تلك الحالات. ومن المُسلم به أن اللغة لا تثبت على حال واحدة، فهي في تطور دائم، وربما يجعل ذلك من محاولة رصد الحالات اللغوية وتحديد النقاط الفاصلة بينها أمراً مستحيلاً، فكل حالة من حالات اللغة تحمل أثر ماضيها، وقد يعني هذا أنه لا يوجد ما يُسمى بحالة آتية للغة، فكل حالة تُقيم علاقة مع حالة سابقة عليها جاءت منها، وكل حالة من حالات اللغة أيضاً تُقيم علاقة مع حالة لاحقة بها مختبئة فيها. وفي المقابل نجد أيضاً أن حالة اللغة في لحظة ما وفي إطار نظرتنا إلى تنظيمها النسقي لن تصبح أبداً مُدرّكة بالرجوع إلى ماضيها أو بالتكهّن

فإخضاع تغير اللغة لنموذج زمني دقيق يُقلّل من الوقوع في التناقض والاضطراب الذي يمكن أن يطل كل دراسة تجعل من علاقة اللغة بالزمن أساساً لقيامها، وحينما نشرع بإنجاز مثل هذه الدراسات فإننا مطالبون بأن نتنبّه لجميع المقاييس المُعقّدة والمتضاربة في ميدان اللسانيات التاريخية. وقد حلّ سوسير هذا الإشكال المنهجي بذهابه إلى أن الحالة اللغوية ليست عملياً نقطة واحدة، بل هي فسحة من الزمن تطول أو تقصر، وفي غضوننا يبلغ مجموع التحولات حدّ الأدنى، وفي هذا الوضع يجوز إهمال التحوّلات المذكورة لتتمّ دراسة الحالة اللغوية التي تُحدّد على هذا النحو، بوصفها حالة خاصة من حالات اللغة، ويكون ذلك بأن نضرب صفحاً، عندما نصف الوقائع أو نُفسرها، بكل ما لا ينتمي إلى ما تمّ تحديده⁽¹³⁾.

ولئن كانت اللسانيات الآنية لا تقبل سوى منظار واحد هو منظار المُتكلّمين، ومن ثمّ لا تقبل إلا بُعداً واحداً، فإن اللسانيات الزمانية تفترض في الوقت نفسه وجود منظرين اثنين، أحدهما استقبالي يسير مجرى الزمن، والآخر استردادي يعود فيه إلى الوراء. ويوافق الأول سير الأحداث الحقيقي، وهو الاتجاه الذي نسلكه في تتبّع حالات التغيّر اللغوي، فقد يذهب الظن ببعض الدارسين إلى أنه إذا تم وصف الحالات اللغوية المتتابعة، فإنه يكون بذلك قد درس اللغة حسب هذا البعد، لكن لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن يُباشر بالنظر الظواهر التي تُحوّل اللغة وتغيرها من حالة إلى أخرى كلّ على حدة، ويتمثّل هذا البُعد في مجرد فحص ما لدينا من وثائق مكتوبة. لكن القيام باللسانيات الزمانية على هذا المنوال يكون منقوصاً أو غير قابل للتطبيق في عدد كبير من حالات تتبع التغيّرات اللغوية؛ ذلك أن ضبط حالات التغير اللغوي بجميع تفاصيلها بمسيرة مجرى الزمن يتطلب توافر عدد لا حدّ له من

(الآن) بحاجة لإعادة تحديد ليشمل عقوداً من السنين في أي اتجاه، بما تشمله من أجيال سابقة وأجيال لاحقة تنضوي تحت حالة واحدة من حالات اللغة المتتابعة. فمن خلال هذا المنظور يبدو كل شيء مختلفاً، فإدراكنا لـ(الآن) قد تغير، وظهر لنا ما يُمكن أن يُطلق عليه (الآن الممتدة)، التي تأخذ طرفاً من الماضي وتتماهى مع الحاضر وتتمثّل شيئاً من المستقبل، فهذه (الآن) الطويلة تمّد الباحث بالطاقة اللازمة لوصف حالة معطاة من حالات اللغة أو لمحاولة إعادة تشكيلها من جديد.

وبعد أن نتخطّى مقياس (السنوات) و(العقود) مُستكملين حلقات هذا المنظور الجديد للنموذج الزمني المطروح، فإننا نكون بإزاء (القرون) التي تُعدّ مقياساً لما يمكن أن يُطلق عليه (أوضاع) اللغة، فكل جماعة أو دولة لها وضع لغوي خاص بها، على نحو ما هو ماثل في أوضاع اللغة العربية في بلاد الشام وفي مصر وفي العراق وفي الخليج العربي وفي بلاد المغرب... إلخ، فشرط هذه الأوضاع اللغوية وبقاؤها مُرتّنه باحتكامها إلى حضارة واحدة، فخلال الألف سنة الماضية أسهمت الحضارة العربية في تشكيل هذه الأوضاع اللغوية المختلفة، ومن الغريب أن نجد بعض الدوائر الغربية المَعنّية بإحصاء الناطقين بكل لغة من لغات العالم يجعلون كل وضع من أوضاع اللغة العربية بمثابة لغة مستقلة، متجاهلين وحدة الحضارة التي تجمعها، وقد يصدق قولهم إذا تجاوزنا الألف سنة الماضية، إذ تتعدد الثقافات والحضارات التي تعاقبت على تلك البقاع، فقَدِم الحضارة الإنسانية الذي يقف به العلماء عند حدود عشرة آلاف سنة، يجعل الحديث متاحاً عن (تعدد) لغوي، وتجاوز هذه المُدة يفتح المجال للحديث عن (تنوع) لغة الإنسان وأصل نشأتها، قبل أن تصل إلى ما هي عليه.

قطع ساق النبتة ثانية قطعاً عمودياً في اتجاه رأسي بالنسبة إلى القطع الأول. وفي هذا المثال كذلك فإن إحدى الحالتين متعلقة بالأخرى، فالقطع العمودي يكشف لنا عن الألياف نفسها التي تُكوّن البنية، أما القطع الأفقي فيكشف لنا عن صورة تجمّعها على سطح معين. لكن عملية القطع الثانية متميزة عن الأولى؛ لأنها تُمكننا من ملاحظة بعض ما بين الألياف من علاقات لن نستطيع إدراكها البتة من خلال المستوى العمودي فقط⁽¹⁶⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن سوسير من العلماء القلة الذين تقطّئوا إلى أن تدخّل عامل الزمن من شأنه أن يخلق صعوبات من نوع خاص في اللسانيات، وأن يجعل وحدة علمهم أمام اتجاهين متباينين هما: اللسانيات الزمانية واللسانيات الآتية. وأما أغلب العلوم فإنها خالية من هذه الثنائية الجذرية؛ إذ ليس للزمن فيها تأثيرات خاصة. ولذلك نجد سوسير يورد أمثلة لتلك العلوم التي لم تختل وحدة موضوعها بتورّعها على هذين الاتجاهين المتباينين كل التباين:

أولاً: لاحظ الفلكيون أن الكواكب تتعرّض لتغيّرات ذات بال، لكن ذلك لم يدفع بعلم الفلك إلى الانقسام إلى مادتين اثنتين.

ثانياً: يكاد علماء الجيولوجيا لا ينظرون إلا في المتعاقبات، لكنهم عندما يهتمون بالحالات القارة لطبقات الأرض، لا يجعلون منها في دراستهم موضوعاً مستقلاً استقلالاً جذرياً.

ثالثاً: لئن كان هناك علم وصفي للحقوق وتاريخ للحقوق، فلا أحد من الدارسين جعل منهما علمين متقابلين.

رابعاً: إن التاريخ السياسي للدول تجري أحداثه في الزمان تماماً، ورغم ذلك فعندما يقوم مؤرخ بوصف

الصور نلتقطها بين الفينة والأخرى، وهذا ما لا يتوقّر أبداً، فمهما حرص الباحث على جَمْع وثائق تتعلّق بحالة تغيّر ما، فإنه لا بدّ من أن يلاحظ في كل حين وأونة حلقات مفقودة وثغرات كبيرة جداً فيما تجمّع لديه. ولو تمّ عكس الآية بالرجوع في الزمان باتباع الاتجاه الاستردادي في تتبع حالات التغيّر اللغوي، فإن ذلك لا يجدي؛ لأن المنهج الاستردادي قد يوقفنا على أقدم صيغة من الصيغ، إلا أنه لا يمدّنا بما يتولّد عن هذه الصيغة من صيغ متغيّرة⁽¹⁴⁾.

وعلى الرغم من أن الزمن يجعلنا نقف أمام اتجاهين متباينين في دراسة اللغة، هما اللسانيات الزمانية واللسانيات الآتية، ونكاد نشعر بأن كل اتجاه قائم بذاته، إلا أنهما في حقيقة الأمر مترابطان، ولتوضيح ذلك يورد سوسير هاتين المقارنتين:

أولاً: يكفي أن نُشبّه الدراسة الآتية (القارة) بإسقاط جسم من الأجسام على سطح ما، وذلك أن كل إسقاط يتعلّق مباشرة بالجسم الذي وقع إسقاطه، وهو مع ذلك يختلف عنه، ويُمثّل شيئاً موجوداً وحده. ولولا ذلك لما وجد علم كامل هو علم الإسقاطات، ولاكتفينا بالنظر في الأجسام نفسها. ونحن نجد في اللسانيات العلاقة نفسها بين الواقع التاريخي وحالة من حالات اللغة، وهذه الحالة هي بمثابة الإسقاط لذلك الواقع التاريخي في نقطة معينة من الزمن. فليست دراستنا للأجسام؛ أي الوقائع الزمانية هي التي نتمكن بها من معرفة الحالات الآتية، كما أنه لا يمكن أن تحصل لدينا فكرة ما عن الإسقاطات الهندسية بدراسة مختلف الأجسام، وذلك مهما بلغت هذه الدراسة من الدقّة⁽¹⁵⁾.

ثانياً: وكذلك الأمر إن نحن قطعنا ساق إحدى النباتات قطعاً أفقيّاً، فإننا نلاحظ على مساحة هذا القطع رسماً مُعقّداً تقلّ درجة تعقّده وتعظّم. وليس ذلك إلا رؤية لألياف الطول، ويمكن مشاهدتها إن نحن عمدنا إلى

عصر من العصور، فإننا لا نشعر بأنه خرج بنا عن ميدان الزمان والتاريخ.

خامساً: وعكس النقطة السابقة صحيح، فعلم المؤسسات السياسية علم وصفي في جوهره، ولكن بوسع أصحابه أن يعالجوا عند الاقتضاء نقطة معينة منه عبر التاريخ من غير أن تختل لذلك وحدة موضوع هذا العلم⁽¹⁷⁾.

وهذه الصعوبة المتمثلة في أثر الزمن في اختلال وحدة موضوع اللسانيات لا يمكن تلافيها، والسبب في ذلك، من وجهة نظر سوسير، أن عدم اعتداد عمل الزمن في اللغة يُبقي حقيقة الواقع اللغوي ناقصة، ويتعذر علينا استنتاج أية نتيجة في هذا الصدد. ولتلافي هذه الصعوبة ليس أمامنا إلا أن نؤمن في استعمال خيالنا ونتصور أموراً لا تمت للواقع البشري بصلة، فإن نحن عدنا اللغة في الزمن بقطع النظر عن جمهور الناطقين؛ كأن نتصور شخصاً عاش منفرداً طوال قرون متعددة، فإننا قد لا نلاحظ أي تغير في اللغة، ولا أي عمل للزمن فيها، وإن نحن على عكس ذلك عدنا جمهور الناطقين بقطع النظر عن الزمن، فلن نرى آثاراً للقوى الاجتماعية عاملة في اللغة، ولكي ندرك الواقع اللغوي على حقيقته ينبغي أن نضيف إلى علاقة اللغة بجمهور المتكلمين مسيرة الزمن. وعندها لن تكون اللغة حرة؛ إذ سيخول الزمن القوى الاجتماعية العاملة فيها أن تُعزز تأثيرها، ويؤول بنا الأمر إلى مبدأ الاستمرارية الذي يلغي مبدأ الحرية، لكن الاستمرارية تقتضي حتماً التغير؛ أي ترحزح العلاقات ترحزحاً يقل ويعظم⁽¹⁸⁾.

3- التغير اللغوي بين الحقيقة والتوهم:

إن سبورة كل تغير لغوي يوجد فيها دائماً مرحلتان متتابعتان، مرحلة أولى يظهر فيها التغير في (اللفظ)، ومرحلة ثانية يصبح فيها المتغير ظاهرة قارة تابعة

(للغة)، وهذا التمييز بين المرحلتين كان من أحد الأسباب التي دعت سوسير إلى أن يُميز أيضاً في لسانياته بين موضوعين متقابلين، هما (اللغة) و(اللفظ). ولا شك أن هذين الموضوعين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، إلا أن من العوامل التي تجعلهما متميزين عن بعضهما تمام التميز عامل التغير، فهذا العامل وضع اللسانيات أمام تقوُّع آخر من تقوُّعاتها، عندما جعلها تختار بين (اللغة) و(اللفظ)، وبذلك أصبحت أمام مفرق طريقين، أحدهما يفضي إلى (لسانيات اللغة) والآخر إلى (لسانيات اللفظ). وقد أشار أحد الباحثين إلى أن واحداً من أبرز أولئك الذين وصلوا فكر سوسير، وهو الألسني أندريه مارتينييه، قد حاد عن تعاليم أستاذه بهذا الشأن كما يبدو من هذه الفقرة المنتخبة من أحد كتبه: "إن هذا التمييز بين اللغة واللفظ على ما فيه من كبير فائدة قد يحمل على الاعتقاد بأن للفظ نظاماً مستقلاً عن نظام اللغة، بحيث يمكننا مثلاً أن نتصور وجود ألسنية للفظ بإزاء ألسنية للغة، والحال أنه ينبغي لنا أن نقتنع ونسلم بأن اللفظ لا يعدو أن يكون تجسماً لنظام اللغة، وأنه لا يتسنى لنا بلوغ معرفتها إلا بفحص اللفظ، وما يحدده من سلوك لدى المستمعين"⁽¹⁹⁾. وسوسير في حقيقة الأمر لم يقل خلاف ذلك، فاللغة واللفظ كلاهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فاللفظ هو اللغة سوى أنه في حالة تغير. وعملية التلطف بحد ذاتها، كما يقول إميل بنفينيست، متابعاً في ذلك سوسير: "هي تحريك اللغة بواسطة فعل فردي استعماله"⁽²⁰⁾.

وهذا هو أول تقريع ذي شعبتين نصادفه لدى سوسير في سعيه لتأسيس نظرية الكلام؛ إذ يجب أن نختار بين سبيلين يستحيل أن نسلهما معاً في وقت واحد، بل ينبغي أن نسل كل واحدة منهما وحدها. ويمكن مع شيء من التسامح أن يُطلق سوسير اسم

اللسانيات على كل من هاتين المادتين: (اللغة) و(اللفظ)، وأن يستعمل (اللسانيات اللفظ)، كما استعمل عبارة (اللسانيات اللغة)، ولكن يجب أن لا يُخلط بين العبارة الأولى وبين اللسانيات بأنم معنى الكلمة؛ أي تلك التي موضوعها الوحيد هو اللغة. وقد بذل سوسير في دروسه أقصى ما في وسعه لئلا تُمَحَى الحدود التي تفصل بين (اللسانيات اللغة) و(اللسانيات اللفظ)، فسوسير عندما يفصل (اللغة) عن (اللفظ)، فهو أولاً: يفصل ما هو اجتماعي عما هو فردي، ويفصل ثانياً: ما هو جوهري عما هو ثانوي وعرضي بدرجة من الدرجات. وإذا قد استقر هذا المبدأ المزدوج في التوبير لدى سوسير، فإنه يضيف عبارة يختصر فيها هذا الموقف بقوله: إن كل ما هو متغير في اللغة ليس كذلك إلا بواسطة اللفظ، فاللفظ يُمثل الوقائع الفردية التي يمكن ملاحظتها في مسيرة الزمن، ومن ثم فإن بذور جميع التغيرات إنما تكمن في اللفظ⁽²¹⁾. ولنبدأ بتوضيح ذلك على النحو الآتي:

1.3. تغير اللغة:

(اللغة) هي القسم الجوهري بالنسبة لسوسير، وهي الكلام إذا طُرِح منه اللفظ، وهي مجموع العادات اللغوية التي تُمكن المتكلم من الفهم والإفهام، لكن (اللغة) بهذا التعريف لا تزال خارج إطار حقيقتها الاجتماعية، فهذا التعريف يجعل منها أمراً خيالياً لا يشمل سوى جانب واحد من جوانب الواقع اللغوي هو الجانب الفردي. والحال أن وجود اللغة متوقّف على وجود جمهور المتكلمين، وخلافاً للظاهر ومهما يكن العصر، فلا يمكن أن توجد اللغة خارج إطار الظاهرة الاجتماعية، ويُمثل طابعها الاجتماعي إحدى خصائصها الداخلية، ومن ثم فهي جماعية في جوهرها؛ أي موجودة لدى الجماعة في شكل جملة من الارتسامات المودعة في كل دماغ.

وهي الجانب الاجتماعي من الكلام الخارج عن نطاق الفرد؛ لأن الفرد الواحد غير قادر على أن يخلقها أو على أن يحوزها، فلو كان في الإمكان أن نُحيط بمجموع الصور اللفظية المُخترَنة لدى جميع الأفراد لضبطنا ذلك الرابط الاجتماعي الذي تتكون منه اللغة. إنه كنز مُودَع عن طريق ممارسة اللفظ لدى جماعة من الأشخاص المُتَمَتِّين إلى مجموعة واحدة، وهو نظام نحوي يوجد بالقوة في كل دماغ، أو على نحو أدقّ في أدمغة مجموعة من الأفراد، وذلك لأن اللغة ليست تامة في دماغ واحد منها بمفرده، ولا وجود لها على الوجه الأكمل إلا عند الجمهور. وهي لا توجد إلا بمقتضى نوع من التعاقد يتم بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة، ومثلها في ذلك، على سبيل التقريب، مثل المعجم تُورّع نسخه المتماثلة على كل فرد من أفراد المجموعة. فهي إذا شيء معين مضبوط الحدود ضمن مجموع ظواهر الكلام المتنافرة، موجود في كل دماغ من تلك الأدمغة وحدها، ومع ذلك فهو مشترك بينها جميعاً، مودع لدى أصحابها من غير أن يكون لمشيئتهم في ذلك أي شأن. ويمكن أن يُمثل وجود اللغة، من وجهة نظر سوسير، على هذا النحو بالصيغة الآتية:

$$(1 = \infty + 1 + 1 + 1 + 1 + 1)^{(22)}$$

وليست اللغة، لدى سوسير، وظيفة من وظائف المتكلم، بل هي نتاج يتقبّله ويُسجّله من غير أن يقوم بأي نشاط، وليس له فيها أي سابق إضمار، بل ليس لتفكيره فيها من نشاط سوى حاجته إلى درية يعرف بها قواعد عملها، فالطفل لا يتمثلها إلا شيئاً فشيئاً، وعلى يد فرد أو أفراد آخرين يتحدثون الواحد تلو الآخر، وليس على يد الجماعة ككل مطلقاً؛ فنحن نتعلّم لغتنا الأولى بفضل الاستماع إلى غيرنا، ولا يتأتّى لها أن تستقر في أدمغتنا إلا بعد عدد لا

يحصى من التجارب، فالارتسامات الحاصلة عندنا بالاستماع إلى غيرنا من أفراد المجموعة هي التي تُغيّر من عاداتنا اللغوية، فلكل تغيير في اللغة أصل في فرد معين. واللغة شيء متميز في حد ذاته تميزاً واضحاً إلى حد أن من يفقد القدرة على التلفظ يبقى مع ذلك محتفظاً باللغة شريطة أن يفهم ما يسمع من الدلائل الصوتية، والعكس صحيح كذلك، فإننا عندما نستمع إلى لغة نجهلها نسمع الأصوات جيداً، ولكننا نبقى بسبب عدم احتفاظنا بتلك اللغة أو فهمنا لها خارج الظاهرة الاجتماعية⁽²³⁾.

فاللغة لها وجود مستقل عن ظواهرها الصوتية، فما يحدث من أخطاء أو تغيرات في تلك الظواهر لا ينال من حقيقتها شيئاً، وعلى ضوء هذه العلاقة يوازن سوسير اللغة بسمفونية، حقيقتها مستقلة عن الطريقة التي بها يعزفها العازفون، فالأخطاء التي قد يرتكبونها لا تتال البتة من حقيقتها تلك. وقد يعترض معترض على هذا الفصل بين التصويت واللغة، مستدلاً بأن التغيرات الصوتية واعتلال الأصوات، وإن كانا من نصيب اللفظ، فإنهما يحدثان مع ذلك تأثيراً بعيد المدى في مصير اللغة نفسها. فترى هل يحق لنا أن نزعج أن اللغة وجوداً مستقلاً عن هذه الظواهر الصوتية؟ الجواب عن هذا السؤال، كما يرى سوسير، يكون بـ(نعم)؛ لأن هذه الظواهر لا تتال من الكلمات إلا وجهها المادي، وإن هي أصابت اللغة من حيث هي نظام من الدلائل، فلا يتم ذلك إلا بصورة غير مباشرة؛ أي عن طريق التأويل الجديد الذي ينجم عن ذلك، بيد أن هذا التحول في التأويل لا يمت إلى الأصوات بأية صلة. وقد يكون من المفيد أن نبحث عن أسباب هذه التغيرات، وستعيننا دراسة الأصوات في ذلك، بيد أنه ليس بالأمر الجوهري، فإنه يكفي في علم اللغة أن نلاحظ تغيرات الأصوات وأن نحصى تأثيراتها⁽²⁴⁾.

وليس هذا كل ما في الأمر، فهناك منوالان من الصيغ يجب إسنادهما إلى اللغة لا إلى اللفظ، فأولهما هو: الصيغ المُطرّدة، فاللغة لما كانت خالية تماماً من المجردات، فإن تلك الأنماط المُطرّدة لا توجد إلا إذا سجّلت اللغة عدداً كافياً من النماذج التابعة لها. وإذا جاء في اللفظ على لسان بعضهم كلمة من قبيل (أخيراً)، فإن ذلك يقتضي وجود نمط معين، وذلك النمط بدوره يتوقف وجوده على تذكّر عدد كاف من الكلمات المماثلة الموجودة في اللغة مثل: أعظم، أحسن... إلخ. وكذلك الشأن تماماً بالنسبة إلى الجمل وإلى مجموعات الكلمات المصوغة على أنماط عامة، لها بدورها في اللغة حامل يحملها، صورته ما نتذكّره من نماذج ملموسة.

وثانيهما: الصيغ الجاهزة، فالمرء يجد أن عدداً كبيراً من العبارات المنتمة إلى اللغة تنتمي إلى هذا المنوال، وهي مسكوكات يمنعنا الاستعمال من إلحاق أي تغيير بها، وإن تيسر لنا أن نقف فيها - بعد تأمل - على عناصر دلالية مثل: (طالما، وليت شعري... إلخ). كما نلاحظ الظاهرة نفسها وإن كانت أقل بروزاً في عبارات من قبيل: (اغبر وجهه) أو (هام على وجهه) أو (رغم أنفه) أو (لفظ أنفاسه) أو (رجع بخفي حنين) أو (الله أعلم)... إلخ، فكلها عبارات شاع استعمالها لما فيها من خصائص المعنى أو التركيب. وليس بوسع المرء أن يرتجل مثل هذه العبارات، بل يتلقاها من العرف⁽²⁵⁾.

وباستثناء الصيغ المطردة والصيغ الجاهزة نجد أن ما يتنبّئ من الجمل هو من مشمولات اللفظ، ولا يمكنها أن تكون تابعة للغة، فأبرز خصائص مجموع الجمل التي يمكن التلفظ بها هو انعدام كل شبه بينها انعداماً تاماً، ولا يمكن بحال موازنة ذلك التنوع العظيم بين الجمل بذلك التنوع الذي لا يقل عنه أهمية، والذي يوجد بين

الحاصلة في مجال اللفظ. ولا يُبطل هذا الاعتبار شيئاً من ذلك التمييز الذي أقامه سوسير بين (لسانيات اللغة) و(لسانيات اللفظ)، بل إن ذلك يدعم هذا التمييز، فتاريخ كل تغير لغوي يوجد فيه دائماً طوران متميزان، طور أول يبرز فيه التغير لدى الأفراد، وطور ثانٍ يصبح فيه المتغير ظاهرة قارة تابعة للغة، مماثلة في مظهرها الخارجي لما هي عليه في الطور الأول إلا أن المجموعة قد تبنّتها⁽³⁰⁾.

وعليه فإنه يكون من باب الوهم بعد ذلك أن ننظر إلى (اللغة) و(اللفظ) معاً من وجهة نظر واحدة، فليس يمكن التعرف على الكلام بتمامه وكماله؛ لأنه غير متجانس المكونات بسبب ما يطاله من تغير دائم عبر الزمن. وبالرغم من ذلك يجب الاعتراف بأن هذين الموضوعين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ووجود أحدهما يقتضي وجود الآخر، ف(اللغة) أمر ضروري لكي يكون (اللفظ) واضحاً مفهوماً، ولكي يحدث كل تأثيراته. و(اللفظ) كذلك ضروري لتطور (اللغة)، ومن غيره لا تقوم اللغة أبداً⁽³¹⁾، فتوسيع حدود ما يراه سوسير يجعل من (اللغة) أمراً ضرورياً كي يكون تغير الحالات الكلامية مفهوماً، ويجعل من تعاقب الحالات الكلامية أمراً ضرورياً لبناء نظام التغير اللغوي، وما التمييز بين (اللغة) و(اللفظ أو الكلام) إلا تفريق بين العمليتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما فكرة التغير السوسيرية، وهما عمليتان: (التصميم) و(التنفيذ)، ولو تمّ تجاهل التمييز بين (اللغة) و(الكلام) لما عرفنا من أين نبدأ، وعلى أي نحو يمكن للتغير اللغوي أن يحدث. ولذلك ينبغي أن نقرر قبل أي انفصال للغة واللفظ أو الكلام، وما ينشأ عن هذا الانفصال من معطيات تخل بعملية التغير اللغوي، أن نُسند إلى (لسانيات اللغة) آليات تصميمها، وأن نُسند إلى (لسانيات اللفظ) آليات

تنفيذها. وبذلك يكون هذا الارتباط سبباً أساسياً في أنه لا وجود في ميدان السياق لحدّ فاصل فصلاً مطلقاً بين الحدث المنتمي إلى (اللغة)، الذي هو علامة من علامات الاستعمال الجماعي، والحدث المنتمي إلى (اللفظ / الكلام) الخاضع لحرية الفرد. ويعسر علينا في عدد كبير من الحالات أن ندرج توليفة ما من الوحدات في هذا الصنف أو ذاك، وذلك لأن كلا العاملين - الجماعي والفردى - قد ساهما في إنشائها مساهمة يستحيل تحديد نسبتها⁽³²⁾.

ونتيجة لما سبق يجب أن يفهم بأن (اللغة)، لدى سوسير، وإن كانت في جوهرها نفسية إلا أنها ليست من المجردات، وإنما هي شيء ذو طبيعة ملموسة، ولا تقل في ذلك عن (اللفظ). فدلائل اللغة هي دلائل ملموسة، إن صح التعبير، ويمكن تقييدها في الخط بعلامات متواضع عليها. بينما (اللفظ) على الرغم من كونه ملموساً إلا أنه خلاف ذلك؛ إذ يستحيل أن نُصوّر عمليات التلفظ بجميع جزئياتها، فالنطق بكلمة - مهما صغرت - يُمثّل عدداً لا يُحصى من الحركات العضلية التي تُعسر معرفتها، ويعسر رسمها عُسرًا شديداً، والتلفظ من الناحية الزمانية "لا يتوالد أبداً مرتين مماثلاً لنفسه"⁽³³⁾. وليس في (اللغة)، على عكس ذلك، إلا الصورة الأكوستيكية، وهي صورة يمكن ترجمتها إلى صورة مرئية قارة. وليست هذه الإمكانية لدى (اللغة) في ضبط التغيرات متأتية إلا بفضل صرف النظر عن ذلك العدد الوافر من الحركات الضرورية لإنجاز الصورة الأكوستيكية في مستوى (اللفظ)، وبفضل هذا الانضباط الذي تفرضه (اللغة) على (اللفظ) فإن الصورة الأكوستيكية تصبح مجموع عدد محدود من العناصر؛ أي من الصواتم التي يمكن أن تُمثّل في الخط بواسطة عدد من العلامات الموافقة لها. وهذه الإمكانية في ضبط

(اللفظ) والجانب الفردي (الكلام) من اللغة فوضى لا يمكن أن نجني منها سوى القليل مما يمكن النّقة به، والشيء الوحيد الموجود حقيقة هو (الأفكار) و(التصورات) الثابتة حول اللغة، أما ما هو موجود في الجانب المادي والفردي منها فلا يعدو أن يكون ظلالاً متغيرة ومشوهة لماهية اللغة الثابتة التي لا تتغير، وبذلك يكون التغير مجرد أوهام مقارنة بالحقيقة الخالصة التي تنسم بالثبات. فالكلام قد يختلف عن بعضه في الواقع، لكن اللغة المثالية الخالصة التي توجد وراء كل هذه الاختلافات هي جوهر ثابت وأزلي، فهي القالب الباقي الذي يصمد في وجه التغير ويسمو فوق كل اختلاف وتنوع.

فالمثالية تقتضي استبعاد احتمال وجود أي تغير لغوي، ومن البديهي أن (الكلام) في الواقع يحكمه الاختلاف، وهو متغير من جيل إلى جيل، وإذا نظرنا إلى كل أنماط الكلام على أنها أمثلة للغة التي لا تتغير، فإن ذلك ينجر عنه شيئان: أحدهما، أن الاختلاف يصبح غير ذي أهمية، والآخر هو أن التغير يغدو من الأمور التي لم تشهدها اللغة، وأنه لن يحدث لها على الإطلاق. وعندما يُنظر إلى الكلام على أنه تُسخ من صورة مثالية للغة ما، فإنه يصبح من السمات الثابتة للذات الناطقة، وتأتي الآلية التوارثية بعد ذلك لضمان استمرار كل لغة على ما هي عليه.

وفي حقيقة الأمر إن لسانيات سوسير بعيدة عن هذه المثالية الأفلاطونية كل البعد، ويظهر ذلك من خلال إشارته إلى أن محاولة إرجاع فصيلة من اللغات إلى أنماط لغوية تنتمي إليها وجوباً وبصفة نهائية، هي إحدى نتائج المبدأ الضمني الخاطئ الذي يخضع اللغة مباشرة إلى تفكير الناطقين بها، ففي البحث عن النمط الذي تنتمي إليه مجموعة من اللغات سهو عن أن اللغات تتطور دائماً، واعتراف ضمني بإمكان وجود

الأشياء التابعة للغة، هي التي تجعل أي معجم أو كتاب نحو للغة معينة يعكسان صورتها بصدق وأمانة؛ ذلك أن اللغة مستودع للصور الأكوستيكية بينما الكتابة هي الشكل الملموس لتلك الصور⁽³⁴⁾.

ويجب الأخذ بعين الاهتمام أن مفهوم (اللغة) بالمعنى السوسيري للكلمة، وعلاقة التغير التي تم عرضها الآن بين (اللفظ) و(اللغة)، كانا بعيدين تماماً عن كثير من معاصري سوسير، واستمرار فئة من العلماء في إبراز المظهر الفردي للغة، وتأكيدهم على أنه ليس هنالك سوى الكلام الفردي، وأن ما نسميه بـ(اللغة العربية) - على سبيل المثال - ليس سوى خيال محض؛ إذ لا وجود لـ(اللغة العربية)، ولا لأية لغة قَبَلية أو قومية على العموم، فالحقيقة النفسية الوحيدة هي اللغات الفردية، وبشكل أدق الأفكار اللغوية الفردية. فلغة جماعة ما هي إنشاء مُستخرج من سلسلة كاملة للغات الفردية ذات الوجود الحقيقي؛ إنها متوسط حسابي عرضي للغات الفردية. وباختصار إن (اللغة) السوسيرية التي تُعرّف على أنها (متوسط حسابي)، من وجهة نظر المعارضين لسوسير، غير موجودة بالنسبة للمتكلمين، بل هي موجودة في فكر المُنظر فقط⁽³⁵⁾. وأما اللغة عند سوسير فهي حقيقة ملموسة كـ(اللفظ)، فهي موجودة في العادات المتغيرة التي تكوّن النظام الذي يستخدمه الفرد، وبهذا تكون عملية التغير اللغوي بحد ذاتها علاقة متغيرة تربط بين (اللفظ) و(اللغة)، فتُغيّر قيمة عنصر واحد كقيلة بتغيير المتوسط الحسابي لجميع عناصر المجموعة، فالمتوسط الحسابي يمتلك طبيعة متغيرة بحسب تغير العناصر المُكوّن منها.

وقد توجي ثنائيتا سوسير: (اللغة / اللفظ) و(اللغة / الكلام)، وما شاع حولهما من تغليب لجانب (اللغة) على جانب (اللفظ) و(الكلام) بسيطرة نزعة مثالية على لسانياته. فالنزعة المثالية تعد الجانب المادي

عنصر ثابت قار في ذلك التطور، وأنّى لتفكير الناطق باللغة أن يفرض قيوداً على ظواهرها التي لا يُقيدُها شيء؟! فكثير من الألسنيين إذا تحدّثوا عن خصائص فصيلة من الفصائل اللغوية مالوا إلى أخذ خصائص اللسان الأصلي بعين الاهتمام أكثر من سواه، متغافلين عن أثر الزمن في تلك الخصائص، فبمجرد أن نفترض وجود سمات أصلية ثابتة لا يُغيّر منها الزمان ولا المكان شيئاً حتى نصطدم مباشرة بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التطور اللغوي، فلا وجود في اللغة لأية خصائص ثابتة لا تتغيّر، وما يبدو أنه دوام لبعض الخصائص إنما هو بمحض الصدفة، فإن ظلت إحدى الخصائص ثابتة على مرور الزمن فيمكنها كذلك أن تتقصر بمروره، فكل ما بناه الزمن يمكن أن يهدمه الزمن، ويمكن أن يحوِّله إلى حالة أخرى.

فعلى سبيل المثال نجد أن ثبات الحروف الثلاثة في أصل الكلمة السامية ليس إلا ثباتاً نسبياً، وليس بمطلق في شيء، وحتى لو قيل لنا إن هذا الثبات مطلق، فهل ينبغي أن نرى فيه صفة من صفات الجذور الملازمة لها؟ يجب سوسير بالنفي، ويرى أن غاية ما في الأمر أن عدد التغيرات الصوتية التي أصابت اللغة السامية أقل مما أصاب غيرها من اللغات، وأنهم قد احتفظوا بالحروف كما هي في الفصيلة السامية أكثر مما فعلوا في غيرها من الفصائل. فالأمر إذاً يتعلّق بظاهرة صوتية متغيرة، لا بظاهرة نحوية، ولا بظاهرة دائمة. أما القول بثبوت الجذور، فمعناه القول بأنها لم تُصبها تغيرات صوتية لا غير، وليس بوسع أي كان أن يجزم بأن هذه التغيرات لن تحدث أبداً⁽³⁶⁾.

خاتمة:

يُعزى إلى علماء اللغة في القرن التاسع عشر وضع الأسس المُحدّدة لعملية تغير اللغة وتطورها، وتكمن أهمية سوسير بشكل أكبر في توضيح مضامين

علاقة اللغة بالزمن واستتبعاتها في اللسانيات الحديثة، وقد كان للتعديل الذي نال معظم أفكار سوسير على يد البنيويين الأوروبيين والأمريكيين أثر بارز في إقصاء اللسانيات الزمانية وإخضاع الأسس التي تقوم عليها لتشويه كبير أخذها خارج سياقها الذي أراده سوسير. ولذلك كانت قراءة نص (الدروس) المنشور ضرورية، فصورة لسانيات سوسير التي نخرج بها من قراءة متأنية للكتاب هي أكثر وضوحاً وتحديداً من الصور التي تطالعنا بها الدراسات التي دارت حوله، فنص (الدروس) لا يُشكّل قطيعة معرفية مع لسانيات القرن التاسع عشر، وإنّ نظرة عابرة لقائمة محتويات كتاب الدروس تُظهر أن عدد الصفحات المُكرّسة لـ (اللسانيات الزمانية) يفوق عدد الصفحات المُكرّسة لـ (اللسانيات الآتية)، وفي ذلك إشارة إلى أن علاقة اللغة بالزمن تبقى جزءاً مُهمّاً من اللسانيات العامة التي أسّس لها سوسير. فإسهامه الجديد والثوري يكمن في نظريته الموزّعة على جانبي الدراسة اللغوية: الزمانية والآتية، وحتى دراسته لحالة اللغة الآتية لا يمكن عدّها بالموضوع اللازماني، فالطبيعة العلمية للسانيات سوسير العامة تعني ضمناً أنها لا بد أن تكون زمانية وآتية بشكل أصيل.

وإن تركيز المجتمع الأكاديمي على بعض أفكار سوسير، التي بدت وكأنها جديدة ومثيرة وغير مألوفة في المناخ الفكري المتبدّل مع بدايات القرن العشرين، أدّى إلى كثير من سوء الفهم، ونتج عن ذلك تفسير صارم للغاية لأفكار سوسير، ومثال ذلك عدّ تمييزه بين البُعد الزماني والبُعد الآتية في دراسة اللغة وثيقة لتحرير اللسانيات البنيوية من اللسانيات التاريخية. وفي حقيقة الأمر يجد الباحث أن سيطرة فكرة تغير اللغة وتطورها على دروس سوسير كانت هي الباعث على القول بتقسيم اللسانيات إلى قسمين هما: (اللسانيات

من المُتَوَقَّع مع قابل الأيام أن يتزايد الشَّبه بين أساليب التحليل اللغوي الزماني والآتي.

وإنَّ ما أتى سوسير على ذكره في ما يتعلَّق بضرورة اللغة يتضمن تقريباً كل المعايير التي تفصل بين مادة التغير اللغوي وموضوعه، والكثير من ذلك يتلاءم مع أُسُس تفكيره اللساني عندما يكون مصاغاً بوصفه توضيحاً للتقابل بين (اللغة) و(اللفظ/ الكلام). فسوسير يقرن في بحثه بين (تنفيذ) التغير و(تصميمه)؛ إذ يدرس الأول تغير (اللفظ)، بينما يدرس الثاني تغير (اللغة)، ولذلك فإن معالجته جاءت لتصف تقريباً كل مظاهر التغير التي تعتري لغة من اللغات من غير أن يسمح لنفسه أن يخلط بين مستوياتها، فهو يجمع في مقارنته بين وصف الظاهرة وتفسيرها. وإن التغير اللغوي على الرغم من طابعه الخفي، فإنه يتحقق دائماً في (اللفظ) و(الكلام). ومهما تعددت العوامل التي يُقدِّمها تاريخ التغير اللغوي للفظ ما، فإن كل تغير لغوي له طابع فردي، وهو بذلك يُعدُّ تحولاً يشهد على أن مصدر كل تغير تابع لـ(الكلام)، وحينما يكفُّ المُتغيِّر عن أن يكون تجديداً، فإنه يُصبح عبارة متداولة، ثم عبارة جاهزة، وحينئذٍ تتقطع حلقة الوصل بـ(الكلام)، ويدخل المُتغيِّر في نطاق (اللغة) بمفهومها السوسيري.

الزمانية) و(اللسانيات الآتية)، وهذا التقسيم الذي سار عليه سوسير لم يتعدَّ مقتضيات البحث والدراسة التي تُملِّها الظاهرة اللغوية على كل من يتصدَّى لها، فحرص سوسير على العلاقة التكاملية بين قسمي اللسانيات لا يشي بانحيازهما لأحدهما ضد الآخر.

والقول بالتضاد بين تقسيمات سوسير الشهيرة: (اللغة / الكلام) و(اللغة / اللفظ) و(الآتي / الزماني) ... إلخ هو بمثابة طواحين الهواء لكثير من الدارسين الذين اكتفوا بهذا القول، ولم يجعلوا من تقسيمات سوسير نقاط عبور متقابلة؛ لإلقاء نظرات متكاملة على ظواهر اللغة. فهناك عُرَى لا تنفصم بين (اللسانيات الزمانية) و(اللسانيات الآتية)، وهما نتيجة لذلك لا تُمثَّلان اتجاهين متضادين بقدر ما هما بُعدان مختلفان لدراسة جوانب متعلقة بالشيء نفسه. وليس هنالك ما يُشير إلى تأكيد سوسير على أن من واجب اللسانيات كعلم اجتماعي أن تتجاهل الجانب التطوري من اللغة، كما أنه ليس هنالك أيضاً ما يُشير إلى تأكيده على الجانب الوصفي من اللغة، فما عدَّ حاجزاً بين (اللسانيات الزمانية) و(اللسانيات الآتية) لا وجود له أساساً في فكر سوسير، وفعل الهدم لهذا الحاجز الذي تُسبب إلى الاتجاهات اللاحقة لسوسير لم يكن سوى فعل من أفعال الوهم، وبما أن الأمر كذلك، فإنه

الهوامش:

- (1) يُنظر: التونسي، مصطفى زكي: علل التغيير اللغوي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر، الرسالة الرابعة والثمانون، 1993م، ص 33 – 55.
- (2) يُنظر: مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص 129.
- (3) سامسون، جفري: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص 23.
- (4) يُنظر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص 52.
- (5) يُنظر: ديكرو، أوزولد وشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص 303.
- (6) مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص 89.
- (7) يُنظر: سامسون: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ص 27، 34.
- (8) ن. ي. كولنج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن الموسوعة اللغوية، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص 878.
- (9) يُنظر: ديكرو وشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص 302، 306.
- (10) يُنظر: دي سوسير، فردينان: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص 213.
- (11) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 128، 129.
- (12) يُنظر: المطبلي، مالك: الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.
- (13) يُنظر: إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م، ص 72.
- (14) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 319.
- (15) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 136، 137.
- (16) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 136.
- (17) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 126.
- (18) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 124.
- (19) القرمادي، صالح: أمهات نظريات فردينان دي سوسير، بحث ملحق بترجمة كتاب: دروس في الألسنية العامة لـ(دي سوسير)، 1985، ص 356.
- (20) أوريكيوني، كيريرا: إشكالية التلغظ، ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة والتواصل (فصول مختارة)، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014م، ص 74.
- (21) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 34، 42، 150.
- (22) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 34، 42، 123، 124.
- (23) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 34، 35.
- (24) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 40، 41.
- (25) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 188.
- (26) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 34.
- (27) تجدر الإشارة هنا إلى أن سوسير يمتلك مقدرة عالية لمقاربة اللغة مقاربة رياضية، وقد صوّرت هذه المقدرة في كتاب الدروس بصورة غير كافية على الإطلاق، وأقل حماساً مما هي عليه في الواقع، فالحق أن سوسير كان أول لساني ألح على أن من الممكن تحصيل وصف يتميز بالكفاءة للبنية في أي لغة بإدخال الإجراءات الرياضية إلى التحليل. يُنظر: إيفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص 214.
- (28) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 42.
- (29) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 253، 254.
- (30) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 150، 151.
- (31) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 41.
- (32) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 188.
- (33) أوريكيوني: إشكالية التلغظ، ص 74.
- (34) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 36.
- (35) يُنظر: مونان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص 28، 73.
- (36) يُنظر: دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 343 – 347.

المصادر والمراجع:

- 1- إيفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.
- 2- أوريكيوني، كيريرا: إشكالية التلغظ، ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة والتواصل (فصول مختارة)، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014م.
- 3- إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م.
- 4- التونسي، مصطفى زكي: علل التغيير اللغوي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر، الرسالة الرابعة والثمانون، 1993م.
- 5- دوريتي، جان فرانسوا: فلسفات عصرنا (تياراتها ومذاهبها وأعلامها وقضاياها)، ترجمة: إبراهيم صحراوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009م.
- 6- دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- 7- دي سوسير، فردينان: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.
- 8- ديكرو، أوزولد وشايفر، جان ماري: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم

- 16- مارتينه، أندريه: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحموم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1985م.
- 17- مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م.
- 18- المطلبي، مالك: الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.
- 19- موى، بول: المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة: فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- 20- موان، جورج: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م.
- 21- ميلر، جوناثان وفان لون، بورين: داروين والتطور، ترجمة: ممدوح عبد المنعم محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م.
- 22- ن. ي. كولنج: اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.
- اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م.
- 9- روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (227)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م.
- 10- زندكولر، هنس: المثالية الألمانية، ترجمة: أبو يعرب المرزوقي وفتحى المسكينى وناجي العونلي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012م.
- 11- سامسون، جفري: مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ.
- 12- فوكو، ميشيل وآخرون: مسارات فلسفية (محاورات)، ترجمة: محمد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 2004م.
- 13- القرمادي، صالح: أمهات نظريات فريديان دي سوسير، بحث ملحق بترجمة كتاب: دروس في الأسس العامة للغة (لدي سوسير)، 1985م.
- 14- كوتنغهام، جون: العقلانية (فلسفة متجددة)، ترجمة: محمود منقذ الهاشمي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1997م.
- 15- لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م.

Diachronic Linguistics: A Saussurian Prespective

Azmi Mohammad Eyal-Salman

Abstract

This study aims to show that one of Saussure's contributions is paving the way for a new theory that explains the relationship between time and language. Saussure provided a new approach that studies the impact of time on modifying and developing the language. Thus, what Saussure has presented in the field of diachronic linguistics is a rejection for the old views in linguistics especially historical linguistics, which was dominant in that time. His rejection for the historical linguistics was not only shown through the new approach he provided which is later called structuralism but also through providing a historical approach different from historical linguistics calling it diachronic linguistics. It surpassed historical linguistics in providing linguistic explanations and led to a methodological change in studying the language phenomenon.